Proceeding of International Conference on Arabic Language (INCALA)

*Organized by Arabic Department, Faculty of Letters, Universitas Negeri Malang*

# مهارات اللغة العربية وأثرها في تنمية الملكة الفقهية لاستنباط الأحكام الشرعية

Hakim Ebrahim Abdul Jabbar Al-Shamiri *1; Mohammed Hakim Ebrahim AbdulJabbar*2.

*Universiti Sultan Azlan Shah, Darul Ridzuan, e-mail: aabobhaa@yahoo.com*
*A student at Sultan Azlan Shah University*
*aabobhaa@yahoo.com*

## ABSTRACT

*This study addresses the topic of Arabic language skills and their impact on the development of jurisprudential competence by elucidating the complementary relationship between proficiency in the Arabic language and the ability to understand Islamic legal texts and derive jurisprudential rulings from them. The significance of this research lies in the fact that the Arabic language is the fundamental tool for understanding the Holy Qur'an and the Prophetic Sunnah, as well as for grasping the meanings, structures, and styles of their texts; thus, mastery of Arabic language skills is a cornerstone in the development of fiqh proficiency. The research problem lies in the limited practical application of linguistic skills in fiqh studies, as well as the gap between theoretical knowledge of grammatical rules and the ability to apply them in analyzing texts and deriving legal rulings. This study aims to identify the most significant linguistic skills that influence the development of jurisprudential competence, and to demonstrate the impact of grammatical, morphological, rhetorical, and semantic skills on understanding legal evidence, recognizing the causes of jurisprudential differences, and developing the abilities of deduction and weighing of evidence. The reasons for choosing this topic stem from the importance of strengthening the integration between the sciences of the Arabic language, fiqh, and its principles; the need to develop Islamic education curricula that move students from merely memorizing rulings to understanding, analyzing, and deducing; and the goal of contributing to the preparation of researchers who possess the linguistic and methodological competence necessary for engaging in fiqh scholarship.*

Keyword | *Arabic Language 1, Language Skills 2, Deduction 3, Islamic Legal Rulings 4, Jurisprudential Skills 5.*

## مستخلص البحث

يتناول هذا البحث موضوع مهارات اللغة العربية وأثرها في تنمية الملكة الفقهية، من خلال بيان العلاقة التكاملية بين التمكن من اللغة العربية والقدرة على فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام الفقهية ،منها. وتبرز أهمية البحث في أن اللغة العربية تمثل الأداة الأساسية لفهم القرآن الكريم والسنة النبوية وإدراك دلالات ألفاظهما وتراكيبهما وأساليبهما، مما يجعل إتقان مهاراتها ركيزة أساسية في تكوين الملكة الفقهية. وتتمثل مشكلة البحث في ضعف توظيف المهارات اللغوية بصورة تطبيقية في الدراسات الفقهية، والفجوة بين المعرفة النظرية بقواعد اللغة والقدرة على استثمارها في تحليل النصوص واستنباط الأحكام. ويهدف البحث إلى تحديد أبرز المهارات اللغوية المؤثرة في تنمية الملكة الفقهية، وبيان أثر المهارات النحوية والصرفية والبلاغية والدلالية في فهم الأدلة الشرعية، وإدراك أسباب الاختلاف الفقهي، وتنمية قدرات الاستنباط والترجيح. وتعود أسباب اختيار الموضوع إلى أهمية تعزيز التكامل بين

علوم اللغة العربية والفقه وأصوله، والحاجة إلى تطوير مناهج التعليم الشرعي بما ينقل الطالب من مجرد حفظ الأحكام إلى الفهم والتحليل والاستنباط، والإسهام في إعداد .باحث يمتلك الكفاءة اللغوية والمنهجية اللازمة لممارسة النظر الفقهي

**كلمات أساسية** **اللغة العربية1، المهارات اللغوية2، الاستنباط3، الأحكام الشرعية4، الملكة الفقهية5.**

## Introduction (المقدمة)

تحتل اللغة العربية مكانة أساسية في فهم النصوص الشرعية واستنباط أحكامها؛ فهي لغة القرآن الكريم والسنة النبوية، والأداة التي اعتمد عليها العلماء في تفسير النصوص وتحليل دلالاتها. وقد ظهر أثرها في مباحث أصول الفقه، ولا سيما في دلالات الألفاظ، والأمر والنهي، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، واختلاف المعاني بحسب السياق والتراكيب. وتبرز أهمية المهارات اللغوية في تمكين طالب العلوم الشرعية من تجاوز الفهم الظاهري للنصوص إلى تحليلها وإدراك دلالاتها واستثمارها في الاستدلال الفقهي. ومن هنا تأتي الحاجة إلى ربط تعليم اللغة العربية بتطبيقاتها الشرعية، بحيث لا تقتصر دراسة قواعدها على الجانب النظري، بل تتحول إلى مهارات عملية تسهم في تنمية القدرة على استنباط الأحكام الشرعية.

وانطلاقا من ذلك، يتناول هذا البحث أثر مهارات اللغة العربية في تنمية الاستنباط الشرعي، من خلال التأصيل للعلاقة بين المهارات اللغوية والاستدلال الفقهي، وعرض نماذج تطبيقية، وبيان سبل توظيفها في تطوير تدريس العلوم الشرعية.

**ثانيا: مشكلة البحث**

تتمثل مشكلة البحث في ضعف الربط بين تعليم مهارات اللغة العربية وتطبيقها في فهم النصوص الشرعية واستنباط أحكامها؛ إذ قد يكتسب الطالب معرفة بالقواعد اللغوية دون أن يمتلك القدرة الكافية على توظيفها في تحليل النصوص وإدراك دلالاتها الفقهية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى بيان أثر هذه المهارات في تنمية الكفاءة الاستنباطية، وتطوير أساليب تعليمية تربط بين المعرفة اللغوية والتطبيق الشرعي.

وتتمحور مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي: كيف تسهم مهارات اللغة العربية في تنمية قدرة طلبة العلوم الشرعية على فهم النصوص الشرعية واستنباط أحكامها؟

**ثالثا: أهداف البحث، يهدف هذا البحث إلى:**

1. بيان أهمية مهارات اللغة العربية في فهم النصوص الشرعية.
2. توضيح العلاقة بين المهارات اللغوية والاستنباط الفقهي والأصولي.
3. الكشف عن أثر النحو والصرف والبلاغة والدلالة في توجيه المعاني واستنباط الأحكام.
4. عرض نماذج تطبيقية لأثر التحليل اللغوي في اختلاف الفقهاء.
5. إبراز دور المهارات اللغوية في تنمية الكفاءة الاستنباطية لدى طلبة العلوم الشرعية.
6. تقديم تصور لتوظيف اللغة العربية في تطوير طرائق تدريس العلوم الشرعية.

**رابعا: أسئلة البحث**

يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما أبرز مهارات اللغة العربية المرتبطة بفهم النصوص الشرعية؟
2. ما العلاقة بين المهارات اللغوية والاستنباط الفقهي والأصولي؟
3. كيف تؤثر القواعد النحوية والصرفية والبلاغية والدلالية في استنباط الأحكام الشرعية؟
4. ما أبرز التطبيقات الفقهية التي تكشف أثر التحليل اللغوي في اختلاف الأحكام؟
5. كيف يمكن توظيف المهارات اللغوية في تنمية الكفاءة الاستنباطية لدى طلبة العلوم الشرعية؟

**خامسا: منهج البحث: يعتمد هذا البحث على المناهج الآتية:**

المنهج الاستقرائي: لتتبع النصوص الشرعية والنماذج الفقهية التي يظهر فيها أثر الدلالة اللغوية في استنباط الأحكام.

المنهج التحليلي: لتحليل الألفاظ والتراكيب والأساليب اللغوية وبيان أثرها في توجيه المعنى الشرعي.

المنهج الاستنباطي: لاستخلاص أثر المهارات اللغوية في بناء الاستدلال الفقهي، وتحديد سبل توظيفها تعليميا.

**سادسا: الدراسات السابقة، سادسا: الدراسات السابقة**

تتصل الدراسات السابقة بموضوع البحث من خلال ثلاثة مجالات رئيسة؛ يتمثل المجال الأول في الدراسات المتعلقة باللغة العربية وفهم النصوص الشرعية، حيث تناولت أهمية علوم العربية في فهم النصوص الشرعية وتفسيرها، وبينت أثر النحو والصرف والبلاغة والدلالة في ضبط المعاني وإدراك مقاصد الخطاب الشرعي. أما المجال الثاني فيتعلق بالدراسات التي تناولت الدلالة اللغوية والاختلاف الفقهي، واهتمت بالكشف عن أثر اختلاف دلالات الألفاظ والتراكيب والحروف في تعدد اجتهادات الفقهاء واختلاف الأحكام، مبرزةً الصلة بين التحليل اللغوي والاستنباط الفقهي. ويتناول المجال الثالث الدراسات المتعلقة بتعليم اللغة العربية والعلوم الشرعية، التي ركزت على تطوير تعليم اللغة العربية وتوظيف مهاراتها في المجالات التخصصية، ولا سيما الدراسات الإسلامية، بما يعزز قدرة المتعلمين على فهم النصوص الشرعية والتعامل معها. ويتميز البحث الحالي بجمعه بين هذه المجالات، من خلال الانتقال من بيان أهمية اللغة العربية في فهم النصوص الشرعية إلى تحليل أثر مهاراتها في تنمية الملكة الفقهية والقدرة على استنباط الأحكام الشرعية، مع الاستناد إلى نماذج تطبيقية من المسائل الفقهية، وبيان كيفية توظيف المهارات اللغوية في التحليل والاستدلال والترجيح، بما يسهم في تعزيز التكامل بين التأهيل اللغوي والتكوين الفقهي.

## Methods (منهجية البحث)

### التأصيل المعرفي لمهارات اللغة العربية وصلتها بالملكة الفقهية

يتناول هذا المبحث التأصيل المعرفي لمهارات اللغة العربية وبيان مجالاتها الأساسية، وأثرها في تنمية الملكة الفقهية، من خلال توضيح مفهوم المهارات اللغوية وأبعادها، ودور مهارة القراءة في فهم النصوص الشرعية وتحليل دلالاتها، وأهمية الاستماع والتلقي العلمي في اكتساب المعرفة الشرعية وضبطها، وأثر الكتابة والتعبير في صياغة الأحكام الفقهية وبيانها بصورة علمية دقيقة. كما يبرز المبحث أهمية التكامل بين هذه المهارات في بناء الملكة الفقهية، وتنمية القدرة على فهم الأدلة الشرعية وتحليلها واستنباط الأحكام منها.

#### المطلب الأول: مفهوم المهارات اللغوية ومجالاتها

تعد المهارات اللغوية مجموعة من القدرات التي تمكن الإنسان من استخدام اللغة استخداما سليما في فهم المعاني وإدراكها، والتعبير عنها شفهيا وكتابيا، ولا تقتصر على معرفة القواعد والمفردات، بل تشمل القدرة على توظيفها في التواصل والتحليل والفهم. وتتمثل هذه

المهارات في أربعة مجالات أساسية، هي: الاستماع، والتحدث، والقراءة، والكتابة؛ فالاستماع يعين على تلقي المعارف وفهم الخطاب الشفهي، والتحدث يمكن من عرض الأفكار والتعبير عن المعاني، والقراءة تتيح فهم النصوص المكتوبة وتحليل مضامينها، بينما تساعد الكتابة على تنظيم الأفكار وصياغتها والتعبير عنها بدقة ووضوح. وترتبط هذه المهارات بعلوم اللغة العربية، كالنحو والصرف والبلاغة والدلالة، التي تضبط استعمال اللغة وتعين على فهم تراكيبها وأساليبها ومعانيها. وتبرز أهميتها في الدراسات الفقهية من خلال تمكين الباحث من قراءة النصوص الشرعية قراءة واعية، وفهم دلالات ألفاظها وتراكيبها، وإدراك ما تحتمله من معانٍ، والتعبير عن نتائج فهمها واستنباطها بأسلوب علمي سليم. كما تساعد على التمييز بين المعاني المتقاربة، وفهم القرائن اللفظية والسياقية المؤثرة في توجيه دلالة النص، وتجنب الخطأ في تفسير الأدلة الشرعية. ولا تتحقق الاستفادة من هذه المهارات بمجرد اكتسابها نظريا، وإنما من خلال التدريب على ممارستها وتوظيفها في قراءة النصوص وتحليلها ومناقشة دلالاتها. وبذلك تمثل المهارات اللغوية منظومة متكاملة تسهم في بناء التأهيل اللغوي اللازم لتنمية الملكة الفقهية والقدرة على استنباط الأحكام الشرعية.

**المطلب الثاني: مهارة القراءة والفهم والتحليل**

تعدالقراءة من أهم المهارات اللغوية التي تسهم في اكتساب المعرفة وتنمية القدرة على الفهم والتحليل، ولا تقتصر على التعرف على الكلمات ونطقها بصورة صحيحة، بل تتجاوز ذلك إلى إدراك المعاني، وفهم العلاقات بين الألفاظ والتراكيب، واستخلاص الأفكار الرئيسة، وتحليل المضامين، والتمييز بين المعاني المباشرة والضمنية. ومن ثم فإن القراءة الواعية تقوم على مجموعة من العمليات العقلية المتكاملة، تشمل الفهم والتفسير والنقد والموازنة والاستنتاج. وتزداد أهمية هذه المهارة في الدراسات الفقهية؛ لأن التعامل مع النصوص الشرعية يتطلب قراءة متأنية تتجاوز ظاهر الألفاظ إلى فهم دلالاتها وسياقاتها والقرائن المؤثرة فيها. فالباحث الفقهي يحتاج إلى تحليل النص، وتحديد معاني مفرداته، وإدراك دلالة تراكيبه، والتمييز بين صيغ العموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والأمر والنهي، والحقيقة والمجاز، وما يترتب على ذلك من اختلاف في توجيه النص واستنباط الحكم الشرعي. كما تتطلب القراءة الفقهية القدرة على الربط بين النصوص ذات الصلة بالمسألة الواحدة، ومقارنة دلالاتها، والجمع بينها عند إمكان ذلك، والكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف، ثم تحديد وجه الاستدلال الذي يقوم عليه الحكم.

ولا يتحقق ذلك بمجرد القراءة السريعة أو الحفظ، وإنما يحتاج إلى ممارسة التحليل اللغوي والأصولي، والاستعانة بالسياق وقرائن الأحوال وأقوال أهل العلم. وتظهر ثمرة القراءة التحليلية في تنمية الملكة الفقهية؛ إذ تعود الباحث على التأمل في الأدلة، واستنباط المعاني، ومناقشة وجوه الاستدلال، والموازنة بين الأقوال الفقهية على أساس علمي. وبذلك تتحول القراءة من مجرد وسيلة لتلقي المعلومات إلى أداة للتفكير الفقهي، تسهم في بناء القدرة على فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها بصورة منضبطة.

**المطلب الثالث: تنمية القدرة على اكتشاف الدلالات اللغوية المؤثرة في الحكم**

تعد القدرة على اكتشاف الدلالات اللغوية من المهارات المهمة في تكوين الملكة الفقهية؛ إذ يتوقف فهم كثير من النصوص الشرعية على إدراك ما تحمله ألفاظها وتراكيبها من معانٍ، وما يترتب على اختلاف توجيهها من آثار في فهم الحكم واستنباطه. ولا يقتصر هذا الاكتشاف على معرفة المعنى الظاهر للمفردات، بل يشمل التأمل في صيغ الألفاظ، ودلالات الحروف، وأساليب التركيب، والقرائن اللفظية والسياقية التي تسهم في تحديد المراد من الخطاب الشرعي. وتنمو هذه القدرة من خلال تدريب الطالب على تحليل النصوص الشرعية تحليلاً لغويًا دقيقًا، والوقوف على وجوه الدلالة المحتملة، والتمييز بين المعاني التي يقتضيها اللفظ بحسب وضعه واستعماله وسياقه. كما ينبغي تعويده على ملاحظة أثر صيغ الأمر والنهي، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والحقيقة والمجاز، ودلالات حروف المعاني في توجيه الحكم؛ لأن اختلاف النظر في هذه العناصر قد يؤدي إلى اختلاف الفقهاء في فهم النص وتحديد مقتضاه. ويتضح أثر هذه المهارة في عدد من المسائل الفقهية التي كان للاختلاف في الدلالة اللغوية أثر في اختلاف أحكامها؛ فمن ذلك اختلاف الفقهاء في دلالة الباء في قوله تعالى: ﴿وامسحوا برءوسكم﴾، وما يترتب على توجيهها من اختلاف في مقدار المسح الواجب. ومنه اختلافهم في دلالة قوله تعالى: ﴿وأيديكم إلى المرافق﴾، من جهة دلالة لفظ «إلى» على الغاية، وما يتصل بذلك من بحث دخول حد الغاية في الحكم. وتكشف هذه النماذج أن إدراك الدلالة اللغوية ليس بحثًا نظريًا مجردًا، بل هو مدخل مؤثر في فهم الأدلة وتوجيه الاستنباط الفقهي. ولا تتحقق تنمية هذه القدرة بمجرد دراسة القواعد اللغوية منفصلة عن النصوص، وإنما تقتضي وصل المعرفة اللغوية بالتطبيق الفقهي، من خلال عرض النصوص التي تعددت فيها وجوه الدلالة، ومقارنة توجيهات العلماء لها، وبيان أثر كل توجيه في الحكم المستنبط. وبهذا يتدرب الطالب على الانتقال من ملاحظة الظاهرة

اللغوية إلى تحليل دلالتها، ثم إدراك أثرها في الحكم، مع مراعاة القرائن والقواعد الأصولية وسائر الأدلة ذات الصلة. ومن شأن هذا التدريب أن يعزز دقة الفهم، ويحد من التسرع في الاستنباط، وينمي القدرة على تفسير اختلاف الفقهاء وتحرير مناطه اللغوي، بما يسهم في بناء ملكة فقهية واعية بأثر اللغة في استنباط الأحكام الشرعية.

**المطلب الرابع: المطلب الثالث: مهارة الاستماع والتلقي العلمي**

تعد مهارة الاستماع من المهارات اللغوية الأساسية التي تقوم عليها عملية اكتساب المعرفة وتلقي العلوم، ولا تقتصر على مجرد سماع الأصوات والكلمات، بل تتجاوز ذلك إلى حسن الإصغاء، والانتباه إلى المعاني، وفهم المقصود، وتحليل المعلومات المسموعة وربطها بالمعارف السابقة. ويقتضي الاستماع الفعال التركيز مع المتحدث، ومتابعة تسلسل أفكاره، والتمييز بين المعاني الرئيسة والتفصيلية، والقدرة على استيعاب ما يعرض من معلومات ومناقشتها. وتتجلى أهمية هذه المهارة في التلقي العلمي، ولا سيما في مجال الدراسات الشرعية، من خلال اتصال الطالب بالعلماء والمدرسين، والاستماع إلى شرح النصوص الشرعية، وبيان وجوه الاستدلال، وتفسير القواعد الفقهية والأصولية. فالتلقي العلمي لا يتحقق بمجرد حضور مجالس العلم، وإنما يحتاج إلى الإنصات الواعي، وفهم مقاصد الشرح، وتدوين الفوائد، ومراجعة المسائل، والتمييز بين أصل المسألة وتفريعاتها، مع التثبت مما ينقل من أقوال وآراء. كما يسهم الاستماع في تنمية القدرة على فهم المصطلحات العلمية، وإدراك الفروق بين المفاهيم الفقهية المتقاربة، ومتابعة مناقشات العلماء واستدلالاتهم، مما يوسع مدارك الطالب ويكسبه القدرة على تحليل الأقوال ومناقشتها. وتزداد قيمته عندما يقترن بالحوار العلمي وطرح الأسئلة ومراجعة ما أشكل من المسائل، إذ ينتقل المتعلم من مجرد تلقي المعلومات إلى المشاركة في فهمها وتحليلها وتقويمها. ومن ثم، فإن مهارة الاستماع والتلقي العلمي تسهم في تنمية الملكة الفقهية من خلال تدريب الطالب على حسن تلقي المعرفة، وفهم الأدلة ووجوه الاستدلال، واستيعاب مناهج العلماء في معالجة المسائل الفقهية، بما يعزز قدرته على التحليل والمناقشة والاستنباط.

**المطلب الخامس: مهارة الكتابة والتعبير عن الأحكام الشرعية**

تعد مهارة الكتابة من المهارات اللغوية الأساسية التي تمكن الباحث من صياغة أفكاره ومعارفه وتحريرها بأسلوب واضح ومنظم، ولا تقتصر على سلامة الرسم والإملاء وصحة التراكيب النحوية، بل تشمل القدرة على ترتيب الأفكار، وربط المعاني، واختيار الألفاظ

المناسبة، والتعبير الدقيق عن المقصود. وتكتسب هذه المهارة أهمية خاصة في الدراسات الفقهية؛ لأنها الوسيلة التي يعبر بها الباحث عن فهمه للأدلة الشرعية، ويعرض من خلالها الأحكام والاستدلالات والنتائج العلمية.

ويتطلب التعبير عن الأحكام الشرعية امتلاك قدرة لغوية وعلمية تمكن الباحث من صياغة الحكم بعبارة دقيقة، تراعي المصطلحات الفقهية والأصولية، وتميز بين الحكم ودليله، وبين محل الاتفاق وموضع الاختلاف، وبين الرأي الفقهي وتعليله. كما ينبغي أن تتسم الكتابة الفقهية بالوضوح والإيجاز غير المخل، وسلامة العبارة من الغموض والاضطراب، مع مراعاة ترتيب الأدلة وبيان وجه الاستدلال منها، وتوثيق الأقوال ونسبتها إلى أصحابها. وتظهر أهمية الكتابة في تنمية الملكة الفقهية من خلال تدريب الباحث على تحويل ما اكتسبه من معارف إلى صياغات علمية محررة، تقتضي منه تحديد المسألة، وتصور حقيقتها، وتحليل أدلتها، ومناقشة الأقوال المتعلقة بها، ثم التعبير عن النتيجة التي انتهى إليها. ومن ثم لا تكون الكتابة مجرد وسيلة لنقل المعلومات، وإنما تصبح أداة للتفكير والتحليل والترجيح، تسهم في ترسيخ الفهم الفقهي وتنمية القدرة على الاستنباط والتعبير عن الأحكام الشرعية تعبيرًا علميًا منضبطًا.

**المطلب السادس: التكامل بين المهارات اللغوية والملكية الفقهية**

تقوم العلاقة بين المهارات اللغوية والملكة الفقهية على التكامل والترابط؛ إذ لا يقتصر دور اللغة العربية على تمكين الباحث من فهم الألفاظ والتراكيب، بل يمتد إلى بناء قدرته على تحليل النصوص الشرعية، وإدراك دلالاتها، واستيعاب وجوه الاستدلال منها. فالملكة الفقهية لا تتكون بمجرد حفظ الأحكام والمسائل، وإنما تنمو من خلال امتلاك أدوات علمية متكاملة تمكن الفقيه من فهم الأدلة، وتحليل معانيها، وربطها بالقواعد الأصولية والفقهية، وتنزيلها على الوقائع المختلفة. ويظهر هذا التكامل من خلال تفاعل مهارات الاستماع والقراءة والكتابة والتحدث في التكوين العلمي للباحث؛ فالاستماع يهيئه لحسن تلقي المعرفة واستيعاب مناهج العلماء في الاستدلال، والقراءة تنمي قدرته على فهم النصوص وتحليل دلالاتها، والكتابة تمكنه من تحرير المسائل الفقهية وصياغة الأحكام والأدلة، بينما يعزز التحدث قدرته على المناقشة وعرض الآراء ومناقشة الحجج. ومن خلال تضافر هذه المهارات تتكون لديه قدرة متكاملة على التعامل مع النصوص الشرعية، بعيدًا عن الاقتصار على الحفظ والتلقي المجرد. وتتضح أهمية التكامل بين المهارات اللغوية والملكة الفقهية بصورة أكبر عند النظر في المسائل التي يتعدد

فيها الفهم بسبب اختلاف الدلالة اللغوية؛ فقد يؤدي اختلاف توجيه حرف أو تركيب أو صيغة إلى اختلاف الفقهاء في تحديد الحكم الشرعي. ومن أمثلة ذلك اختلافهم في دلالة الباء في قوله تعالى: ﴿وامسحوا برءوسكم﴾، وما يتصل بها من بحث دلالة الباء في مسح الرأس ومقدار الواجب منه. ففهم المسألة يقتضي الجمع بين المعرفة اللغوية والتحليل الأصولي والنظر الفقهي، وهو ما يكشف عن أثر المهارة اللغوية في بناء القدرة على الاستنباط.

وعليه، فإن التكامل بين المهارات اللغوية والملكة الفقهية لا يتحقق بالفصل بين دراسة اللغة وتعلم الفقه، وإنما بربط القواعد اللغوية بالتطبيقات الشرعية، وتدريب الطالب على تحليل النصوص، ومناقشة دلالاتها، واستخراج الأحكام منها، بما ينقل المعرفة من مستواها النظري إلى الممارسة العلمية. وبذلك تصبح المهارات اللغوية رافدا أساسيا في تكوين الملكة الفقهية، وتنمية القدرة على الاجتهاد والاستنباط والترجيح وفق الضوابط العلمية والأصول الشرعية.

## Results & Discussion (نتائج البحث ومناقشاتها)

**التأصيل المعرفي لمهارات اللغة العربية وصلتها بالملكة الفقهية**

يتناول هذا المبحث التأصيل المعرفي لمهارات اللغة العربية وبيان مجالاتها الأساسية، وأثرها في تنمية الملكة الفقهية، من خلال توضيح مفهوم المهارات اللغوية وأبعادها، ودور مهارة القراءة في فهم النصوص الشرعية وتحليل دلالاتها، وأهمية الاستماع والتلقي العلمي في اكتساب المعرفة الشرعية وضبطها، وأثر الكتابة والتعبير في صياغة الأحكام الفقهية وبيانها بصورة علمية دقيقة. كما يبرز المبحث أهمية التكامل بين هذه المهارات في بناء الملكة الفقهية، وتنمية القدرة على فهم الأدلة الشرعية وتحليلها واستنباط الأحكام منها.

**المطلب الأول: مفهوم المهارات اللغوية ومجالاتها**

تعد المهارات اللغوية مجموعة من القدرات التي تمكن الإنسان من استخدام اللغة استخداما سليما في فهم المعاني وإدراكها، والتعبير عنها شفهيا وكتابيا، ولا تقتصر على معرفة القواعد والمفردات، بل تشمل القدرة على توظيفها في التواصل والتحليل والفهم. وتتمثل هذه المهارات في أربعة مجالات أساسية، هي: الاستماع، والتحدث، والقراءة، والكتابة؛ فالاستماع يعين على

تلقي المعارف وفهم الخطاب الشفهي، والتحدث يمكن من عرض الأفكار والتعبير عن المعاني، والقراءة تتيح فهم النصوص المكتوبة وتحليل مضامينها، بينما تساعد الكتابة على تنظيم الأفكار وصياغتها والتعبير عنها بدقة ووضوح. وترتبط هذه المهارات بعلوم اللغة العربية، كالنحو والصرف والبلاغة والدلالة، التي تضبط استعمال اللغة وتعين على فهم تراكيبها وأساليبها ومعانيها. وتبرز أهميتها في الدراسات الفقهية من خلال تمكين الباحث من قراءة النصوص الشرعية قراءة واعية، وفهم دلالات ألفاظها وتراكيبها، وإدراك ما تحتمله من معانٍ، والتعبير عن نتائج فهمها واستنباطها بأسلوب علمي سليم. كما تساعد على التمييز بين المعاني المتقاربة، وفهم القرائن اللفظية والسياقية المؤثرة في توجيه دلالة النص، وتجنب الخطأ في تفسير الأدلة الشرعية. ولا تتحقق الاستفادة من هذه المهارات بمجرد اكتسابها نظريا، وإنما من خلال التدريب على ممارستها وتوظيفها في قراءة النصوص وتحليلها ومناقشة دلالاتها. وبذلك تمثل المهارات اللغوية منظومة متكاملة تسهم في بناء التأهيل اللغوي اللازم لتنمية الملكة الفقهية والقدرة على استنباط الأحكام الشرعية.

**المطلب الثاني: مهارة القراءة والفهم والتحليل**

تعد القراءة من أهم المهارات اللغوية التي تسهم في اكتساب المعرفة وتنمية القدرة على الفهم والتحليل، ولا تقتصر على التعرف على الكلمات ونطقها بصورة صحيحة، بل تتجاوز ذلك إلى إدراك المعاني، وفهم العلاقات بين الألفاظ والتراكيب، واستخلاص الأفكار الرئيسة، وتحليل المضامين، والتمييز بين المعاني المباشرة والضمنية. ومن ثم فإن القراءة الواعية تقوم على مجموعة من العمليات العقلية المتكاملة، تشمل الفهم والتفسير والنقد والموازنة والاستنتاج. وتزداد أهمية هذه المهارة في الدراسات الفقهية؛ لأن التعامل مع النصوص الشرعية يتطلب قراءة متأنية تتجاوز ظاهر الألفاظ إلى فهم دلالاتها وسياقاتها والقرائن المؤثرة فيها. فالباحث الفقهي يحتاج إلى تحليل النص، وتحديد معاني مفرداته، وإدراك دلالة تراكيبه، والتمييز بين صيغ العموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والأمر والنهي، والحقيقة والمجاز، وما يترتب على ذلك من اختلاف في توجيه النص واستنباط الحكم الشرعي. كما تتطلب القراءة الفقهية القدرة على الربط بين النصوص ذات الصلة بالمسألة الواحدة، ومقارنة دلالاتها، والجمع بينها عند إمكان ذلك، والكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف، ثم تحديد وجه الاستدلال الذي يقوم عليه الحكم. ولا يتحقق ذلك بمجرد القراءة السريعة أو الحفظ، وإنما يحتاج إلى ممارسة التحليل اللغوي

والأصولي، والاستعانة بالسياق وقرائن الأحوال وأقوال أهل العلم. وتظهر ثمرة القراءة التحليلية في تنمية الملكة الفقهية؛ إذ تعود الباحث على التأمل في الأدلة، واستنباط المعاني، ومناقشة وجوه الاستدلال، والموازنة بين الأقوال الفقهية على أساس علمي. وبذلك تتحول القراءة من مجرد وسيلة لتلقي المعلومات إلى أداة للتفكير الفقهي، تسهم في بناء القدرة على فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها بصورة منضبطة.

**المطلب الثالث: تنمية القدرة على اكتشاف الدلالات اللغوية المؤثرة في الحكم**

تعد القدرة على اكتشاف الدلالات اللغوية من المهارات المهمة في تكوين الملكة الفقهية؛ إذ يتوقف فهم كثير من النصوص الشرعية على إدراك ما تحمله ألفاظها وتراكيبها من معانٍ، وما يترتب على اختلاف توجيهها من آثار في فهم الحكم واستنباطه. ولا يقتصر هذا الاكتشاف على معرفة المعنى الظاهر للمفردات، بل يشمل التأمل في صيغ الألفاظ، ودلالات الحروف، وأساليب التركيب، والقرائن اللفظية والسياقية التي تسهم في تحديد المراد من الخطاب الشرعي. وتنمو هذه القدرة من خلال تدريب الطالب على تحليل النصوص الشرعية تحليلاً لغويا دقيقا، والوقوف على وجوه الدلالة المحتملة، والتمييز بين المعاني التي يقتضيها اللفظ بحسب وضعه واستعماله وسياقه. كما ينبغي تعويده على ملاحظة أثر صيغ الأمر والنهي، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والحقيقة والمجاز، ودلالات حروف المعاني في توجيه الحكم؛ لأن اختلاف النظر في هذه العناصر قد يؤدي إلى اختلاف الفقهاء في فهم النص وتحديد مقتضاه. ويتضح أثر هذه المهارة في عدد من المسائل الفقهية التي كان للاختلاف في الدلالة اللغوية أثر في اختلاف أحكامها؛ فمن ذلك اختلاف الفقهاء في دلالة الباء في قوله تعالى: ﴿وامسحوا برءوسكم﴾، وما يترتب على توجيهها من اختلاف في مقدار المسح الواجب. ومنه اختلافهم في دلالة قوله تعالى: ﴿وأيديكم إلى المرافق﴾، من جهة دلالة لفظ «إلى» على الغاية، وما يتصل بذلك من بحث دخول حد الغاية في الحكم. وتكشف هذه النماذج أن إدراك الدلالة اللغوية ليس بحثا نظريا مجردا، بل هو مدخل مؤثر في فهم الأدلة وتوجيه الاستنباط الفقهي. ولا تتحقق تنمية هذه القدرة بمجرد دراسة القواعد اللغوية منفصلة عن النصوص، وإنما تقتضي وصل المعرفة اللغوية بالتطبيق الفقهي، من خلال عرض النصوص التي تعددت فيها وجوه الدلالة، ومقارنة توجيهات العلماء لها، وبيان أثر كل توجيه في الحكم المستنبط. وبهذا يتدرب الطالب على الانتقال من ملاحظة الظاهرة اللغوية إلى تحليل دلالتها، ثم إدراك أثرها في الحكم، مع مراعاة القرائن والقواعد الأصولية

وسائر الأدلة ذات الصلة. ومن شأن هذا التدريب أن يعزز دقة الفهم، ويحد من التسرع في الاستنباط، وينمي القدرة على تفسير اختلاف الفقهاء وتحرير مناطه اللغوي، بما يسهم في بناء ملكة فقهية واعية بأثر اللغة في استنباط الأحكام الشرعية.

**المطلب الرابع: المطلب الثالث: مهارة الاستماع والتلقي العلمي**

تعد مهارة الاستماع من المهارات اللغوية الأساسية التي تقوم عليها عملية اكتساب المعرفة وتلقي العلوم، ولا تقتصر على مجرد سماع الأصوات والكلمات، بل تتجاوز ذلك إلى حسن الإصغاء، والانتباه إلى المعاني، وفهم المقصود، وتحليل المعلومات المسموعة وربطها بالمعارف السابقة. ويقتضي الاستماع الفعال التركيز مع المتحدث، ومتابعة تسلسل أفكاره، والتمييز بين المعاني الرئيسة والتفصيلية، والقدرة على استيعاب ما يعرض من معلومات ومناقشتها. وتتجلى أهمية هذه المهارة في التلقي العلمي، ولا سيما في مجال الدراسات الشرعية، من خلال اتصال الطالب بالعلماء والمدرسين، والاستماع إلى شرح النصوص الشرعية، وبيان وجوه الاستدلال، وتفسير القواعد الفقهية والأصولية. فالتلقي العلمي لا يتحقق بمجرد حضور مجالس العلم، وإنما يحتاج إلى الإنصات الواعي، وفهم مقاصد الشرح، وتدوين الفوائد، ومراجعة المسائل، والتمييز بين أصل المسألة وتفريعاتها، مع التثبت مما ينقل من أقوال وآراء. كما يسهم الاستماع في تنمية القدرة على فهم المصطلحات العلمية، وإدراك الفروق بين المفاهيم الفقهية المتقاربة، ومتابعة مناقشات العلماء واستدلالاتهم، مما يوسع مدارك الطالب ويكسبه القدرة على تحليل الأقوال ومناقشتها. وتزداد قيمته عندما يقترن بالحوار العلمي وطرح الأسئلة ومراجعة ما أشكل من المسائل، إذ ينتقل المتعلم من مجرد تلقي المعلومات إلى المشاركة في فهمها وتحليلها وتقويمها. ومن ثم، فإن مهارة الاستماع والتلقي العلمي تسهم في تنمية الملكة الفقهية من خلال تدريب الطالب على حسن تلقي المعرفة، وفهم الأدلة ووجوه الاستدلال، واستيعاب مناهج العلماء في معالجة المسائل الفقهية، بما يعزز قدرته على التحليل والمناقشة والاستنباط.

**المطلب الخامس: مهارة الكتابة والتعبير عن الأحكام الشرعية**

تعد مهارة الكتابة من المهارات اللغوية الأساسية التي تمكن الباحث من صياغة أفكاره ومعارفه وتحريرها بأسلوب واضح ومنظم، ولا تقتصر على سلامة الرسم والإملاء وصحة التراكيب النحوية، بل تشمل القدرة على ترتيب الأفكار، وربط المعاني، واختيار الألفاظ المناسبة، والتعبير الدقيق عن المقصود. وتكتسب هذه المهارة أهمية خاصة في الدراسات الفقهية؛ لأنها

الوسيلة التي يعبر بها الباحث عن فهمه للأدلة الشرعية، ويعرض من خلالها الأحكام والاستدلالات والنتائج العلمية.

ويتطلب التعبير عن الأحكام الشرعية امتلاك قدرة لغوية وعلمية تمكن الباحث من صياغة الحكم بعبارة دقيقة، تراعي المصطلحات الفقهية والأصولية، وتميز بين الحكم ودليله، وبين محل الاتفاق وموضع الاختلاف، وبين الرأي الفقهي وتعليله. كما ينبغي أن تتسم الكتابة الفقهية بالوضوح والإيجاز غير المخل، وسلامة العبارة من الغموض والاضطراب، مع مراعاة ترتيب الأدلة وبيان وجه الاستدلال منها، وتوثيق الأقوال ونسبتها إلى أصحابها. وتظهر أهمية الكتابة في تنمية الملكة الفقهية من خلال تدريب الباحث على تحويل ما اكتسبه من معارف إلى صياغات علمية محررة، تقتضي منه تحديد المسألة، وتصور حقيقتها، وتحليل أدلتها، ومناقشة الأقوال المتعلقة بها، ثم التعبير عن النتيجة التي انتهى إليها. ومن ثم لا تكون الكتابة مجرد وسيلة لنقل المعلومات، وإنما تصبح أداة للتفكير والتحليل والترجيح، تسهم في ترسيخ الفهم الفقهي وتنمية القدرة على الاستنباط والتعبير عن الأحكام الشرعية تعبيرًا علميا منضبطا.

**المطلب السادس: التكامل بين المهارات اللغوية والملكية الفقهية**

تقوم العلاقة بين المهارات اللغوية والملكة الفقهية على التكامل والترابط؛ إذ لا يقتصر دور اللغة العربية على تمكين الباحث من فهم الألفاظ والتراكيب، بل يمتد إلى بناء قدرته على تحليل النصوص الشرعية، وإدراك دلالاتها، واستيعاب وجوه الاستدلال منها. فالملكة الفقهية لا تتكون بمجرد حفظ الأحكام والمسائل، وإنما تنمو من خلال امتلاك أدوات علمية متكاملة تمكن الفقيه من فهم الأدلة، وتحليل معانيها، وربطها بالقواعد الأصولية والفقهية، وتنزيلها على الوقائع المختلفة. ويظهر هذا التكامل من خلال تفاعل مهارات الاستماع والقراءة والكتابة والتحدث في التكوين العلمي للباحث؛ فالاستماع يهيئه لحسن تلقي المعرفة واستيعاب مناهج العلماء في الاستدلال، والقراءة تنمي قدرته على فهم النصوص وتحليل دلالاتها، والكتابة تمكنه من تحرير المسائل الفقهية وصياغة الأحكام والأدلة، بينما يعزز التحدث قدرته على المناقشة وعرض الآراء ومناقشة الحجج. ومن خلال تضافر هذه المهارات تتكون لديه قدرة متكاملة على التعامل مع النصوص الشرعية، بعيدًا عن الاقتصار على الحفظ والتلقي المجرد. وتتضح أهمية التكامل بين المهارات اللغوية والملكة الفقهية بصورة أكبر عند النظر في المسائل التي يتعدد فيها الفهم بسبب اختلاف الدلالة اللغوية؛ فقد يؤدي اختلاف توجيه حرف أو تركيب أو صيغة

إلى اختلاف الفقهاء في تحديد الحكم الشرعي. ومن أمثلة ذلك اختلافهم في دلالة الباء في قوله تعالى: ﴿وامسحوا برءوسكم﴾، وما يتصل بها من بحث دلالة الباء في مسح الرأس ومقدار الواجب منه. ففهم المسألة يقتضي الجمع بين المعرفة اللغوية والتحليل الأصولي والنظر الفقهي، وهو ما يكشف عن أثر المهارة اللغوية في بناء القدرة على الاستنباط.

وعليه، فإن التكامل بين المهارات اللغوية والملكة الفقهية لا يتحقق بالفصل بين دراسة اللغة وتعلم الفقه، وإنما بربط القواعد اللغوية بالتطبيقات الشرعية، وتدريب الطالب على تحليل النصوص، ومناقشة دلالاتها، واستخراج الأحكام منها، بما ينقل المعرفة من مستواها النظري إلى الممارسة العلمية. وبذلك تصبح المهارات اللغوية رافدا أساسيا في تكوين الملكة الفقهية، وتنمية القدرة على الاجتهاد والاستنباط والترجيح وفق الضوابط العلمية والأصول الشرعية.

## Conclusions (الخاتمة)

**الخاتمة:**

يتضح من خلال هذا المبحث أن الدلالة اللغوية للألفاظ والحروف تؤدي دورا مؤثرا في اختلاف الفقهاء في استنباط الأحكام الشرعية؛ إذ لا يقتصر أثر اللغة على بيان معاني النصوص، بل يمتد إلى تحديد دلالاتها وتوجيهها، والكشف عن وجوه الاحتمال فيها، وما يترتب على ذلك من اختلاف في الأحكام الفقهية. وقد أظهرت الأمثلة المدروسة أن تعدد معاني اللفظ الواحد، وتنوع دلالات حروف المعاني، من الأسباب اللغوية التي أسهمت في نشوء الاختلاف الفقهي، مع بقاء هذا الاختلاف مرتبطا بأصول الاستدلال وقواعد الترجيح لدى الفقهاء.

**النتائج:**

1. أن تعدد الدلالات اللغوية للألفاظ والحروف يعد سببا أصيلا من أسباب الاختلاف الفقهي، ولا سيما عندما يحتمل النص الشرعي أكثر من معنى معتبر في لغة العرب.
2. أن اختلاف الفقهاء في تفسير الألفاظ المشتركة، مثل لفظ «القروء»، أدى إلى اختلافهم في تحديد الأحكام المترتبة عليها، مما يؤكد أثر الدلالة اللغوية في توجيه الاستنباط الفقهي.

3. أن حروف المعاني، كالباء وإلى ومن واللام والواو، ليست أدوات لغوية شكلية، بل تؤدي دلالات متعددة يترتب على اختلاف فهمها اختلاف في الأحكام الشرعية، كما ظهر في مسائل الوضوء والتيمم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والولاء والطلاق.
4. أن الاختلاف في تحديد دلالة الحرف قد يؤدي إلى اختلاف في شروط الحكم أو نطاقه أو كيفية تطبيقه، كما في الخلاف حول اشتراط انتقال غبار التراب إلى أعضاء التيمم، والخلاف في وجوب غسل ما بعد المرفقين والكعبين.
5. أن الفقهاء لم يعتمدوا على الاحتمال اللغوي وحده في بناء الأحكام، بل جمعوا بين دلالة اللفظ والسياق القرآني والحديث النبوي والقرائن الشرعية والقياس، مما يكشف عن تكامل الأدوات اللغوية والأصولية في عملية الاستنباط.
6. أن اختلاف الفقهاء في هذه المسائل لا يرجع بالضرورة إلى ضعف الفهم أو قصور الاستدلال، وإنما ينشأ في كثير من الأحيان عن تعدد الأوجه اللغوية المعتبرة، واختلافهم في ترجيح أحدها وفق قواعدهم الاجتهادية.

**التوصيات:**

1. العناية بتدريس علوم اللغة العربية، ولا سيما علم الدلالة والنحو والبلاغة، لطلاب الدراسات الشرعية؛ لما لها من أثر مباشر في فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها.
2. تعزيز الدراسات التطبيقية التي تربط بين الدلالات اللغوية والمسائل الفقهية، من خلال تتبع أثر الألفاظ والحروف في نشأة الخلاف الفقهي وتوجيه الأحكام.
3. الإفادة من التراث الفقهي والأصولي في إعداد دراسات متخصصة تكشف عن مناهج الفقهاء في التعامل مع الاحتمالات اللغوية، وبيان ضوابط الترجيح بينها.
4. توجيه الباحثين إلى دراسة حروف المعاني دراسة فقهية تطبيقية، وعدم الاكتفاء ببيان معانيها اللغوية المجردة، بل ربطها بما يترتب عليها من آثار في الأحكام الشرعية.
5. تنمية القدرة على تحليل النصوص الشرعية من خلال الجمع بين الدلالة اللغوية والسياق والقرائن والأدلة الأخرى، تجنبا للاقتصار على معنى لغوي واحد دون مراعاة بقية وجوه الاستدلال.

6. توظيف نتائج الدراسات اللغوية والفقهية في ترشيد التعامل مع الخلاف الفقهي، وتعزيز فهم أسبابه، وإبراز ما يقوم عليه من اجتهاد معتبر، بما يسهم في ترسيخ ثقافة الحوار العلمي واحترام الاختلاف.

## References (المراجع)

**قائمة المراجع والمصادر:**

1. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، رد المحتار على الدر المختار، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، 1421هـ/2000م.
2. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري، الاستذكار، تحقيق سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ/2000م.
3. ابن القصار، علي بن عمر البغدادي المالكي، عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار، دراسة وتحقيق عبد الحميد بن سعد بن ناصر السعودي، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1426هـ/2006م.
4. ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط1.
5. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، بيروت: دار المعرفة.
6. ابن النجار، تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي، منتهى الإرادات، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1419هـ/1999م.
7. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، بيروت: دار الكتاب العربي.
8. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، بيروت: دار الفكر.
9. أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، العدة في أصول الفقه، تحقيق أحمد بن علي بن سير المباركي، ط2، 1410هـ/1990م.
10. الآمدي، علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، بيروت ودمشق: المكتب الإسلامي.
11. الأسنوي، عبد الرحيم بن الحسن، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، تحقيق محمد حسن هيتو، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ.
12. البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
13. البغوي، الحسين بن مسعود، شرح السنة، دمشق وبيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ/1983م.
14. بابني، أسماء، والكلموسي، مولاي عبد الصمد، «طرق دلالات الألفاظ على الأحكام وأثرها في اختلاف الفقهاء»، مجلة الذخيرة للبحوث والدراسات الإسلامية، مج7، ع1، 2023م.

15. جاسم، جاسم علي، «مهارة الاستماع ومعايير الجودة في التراث العربي»، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، مج6، ع1، 2015م.

16. الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي، شرح مختصر الطحاوي، تحقيق عصمت الله عنايت الله محمد، وسائد بكداش، ومحمد عبيد الله خان، وزينب محمد حسن فلاتة، دار البشائر الإسلامية ودار السراج، ط1، 1431هـ/2010م.

17. الحطاب، محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، تحقيق زكريا عميرات، دار عالم الكتب، 1423هـ/2003م.

18. الخرشي، محمد بن عبد الله، شرح مختصر خليل.

19. الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد البغدادي، سنن الدارقطني، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1424هـ/2004م.

20. الرازي، محمد بن عمر بن الحسن، فخر الدين، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط3، 1420هـ.

21. الرملي، أحمد بن حمزة الأنصاري، حاشية الرملي على أسنى المطالب شرح روض الطالب.

22. الزحيلي، محمد مصطفى، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، دمشق: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1427هـ/2006م.

23. السرخسي، ابن أبي سهل السرخسي، محمد بن أحمد، المبسوط، دراسة وتحقيق خليل محيي الدين الميس، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ/2000م.

24. الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، 1417هـ/1997م.

25. الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، بيروت: دار المعرفة، ط2، 1393هـ.

26. الشعيبي، محمد علاء الدين، و طعيمة، رشدي أحمد، تعليم القراءة والأدب: استراتيجيات مختلفة لجمهور متنوع، القاهرة: دار الفكر العربي، 2006م.

27. الطنقري، صالح محجوب محمد، وعمر، زكريا، استراتيجيات تعلم مهارة الاستماع لدى دارسي العربية بوصفها لغة ثانية: الدارس الماليزي نموذجا»، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، مج7، ع3، 2016م.

28. طعيمة، رشدي أحمد، المهارات اللغوية: مستوياتها، تدريسها، صعوباتها، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 2004م.

29. العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد، تصحيفات المحدثين، تحقيق محمود أحمد ميرة، القاهرة: المطبعة العربية الحديثة، ط1، 1402هـ.

30. علمي، عبد الله، «أثر علوم اللغة في الاستنباط الفقهي»، مجلة العلوم الإسلامية، مج1، ع1، سبتمبر 2018م.

31. العلواني، آسية بنت داود، «دراسة أصولية مقارنة في دلالات الألفاظ الواضحة والخفية عند الأصوليين»، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع169، ج1، 2016م.

32. العيساوي، يوسف بن خلف محل، أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية، بيروت: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1423هـ/2002م.

33. عبد العظيم، الموجز في فن الكتابة والتأليف، بيروت: مرفأ الكلمة للحوار والتأصيل الإسلامي، 2012م.

34. الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. الناشر: دار الكتب العلميةالطبعة: الثانية، 1406هـ - 1986م،عدد الأجزاء: 7.

35. القرافي، أحمد بن إدريس، الذخيرة، تحقيق محمد حجي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994م.

36. القرطبي، محمد بن أحمد بن رشد، ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، القاهرة: دار الحديث، 1425هـ/2004م.

37. الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، بيروت: دار الفكر.

38. المغربي، الحسين بن محمد بن سعيد اللاعي، البدر التمام شرح بلوغ المرام، تحقيق علي بن عبد الله الزبن، دار هجر، ط1.

39. مدكور، علي أحمد، تدريس فنون اللغة العربية، القاهرة: دار الفكر العربي، 2006م.

40. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

41. المقيمي، أسعد بن حمود، «الموضوعية في الكتابة في العلوم الشرعية»، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، ع41، 2022م.

42. المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران، نور القبس.

43. الواحدي، علي بن أحمد بن محمد النيسابوري، التفسير البسيط، تحقيق لجنة علمية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ط1، 1430هـ.

44. النووي، يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب، بيروت: دار الفكر.

45. النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ.